التغيُّرات الديمچرافيّة على حياة السكّان العرب في النقب في القرن الحادي والعشرين

د. إبراهيم إسماعيل أبو عجاج

ملخّص

يستعرض هذا المقال خصائص السكّان العرب الفلسطينيين في النقب، ويقدّم معطيات أساسيّة منقولة من الأدبيّات القائمة، ومن تقارير رسميّة تشرح كيفيّة تأثير سياسة الدولة على مستوى معيشة السكّان العرب البدو في النقب، في مجالات التربية والصحّة والثقافة والدخل والعمل، وكذلك على الصعيد الاجتماعيّ.

يستعرض المقال عن كثبٍ المبنى الاجتماعيَّ والديمچرافيّ وحالة البلدات البدويّة المعترَف بها وغير المعترَف بها في النقب. كذلك يستعرض المقال التأثيرات السلبيّة التي تتعرّض لها هيئات الحكم المحلّيّة من الناحية الاقتصاديّة بفعل التمييز القائم في إسرائيل، ممّا يؤدّي في نهاية المطاف إلى عمليّة إفقار للسكّان البدو في النقب. وفي ظلّ هذه الأوضاع، نجد السكّان البدو في النقب في جنوب البلاد يخوضون نضالًا من أجل المساواة في الحقوق في مناحي الحياة كافّة. كذلك يشارك السكّان البدو في نضال تخوضه تيّارات سياسية متعدّدة عربية لمناهضة الاحتلال ولتحقيق السلام العادل والدفاع عن الحرّيّات الديمقراطيّة وحقوق العاملين، وتحسين الأحوال الاقتصاديّة وتحقيق المساواة الكاملة في المجالات كافّة، وهذه حالة تؤثّر على مستوى الحياة في المنطقة التي يعيش فيها السكّان البدو.

في ظلّ هذه الأوضاع، يعيش السكّان العرب البدو في النقب في أسفل درجات السلّم الاجتماعيّ - الاقتصاديّ، على الرغم من أنّ الأهداف المعلنة لخطط الحكومات الإسرائيليّة لإسكان البدو في البلدات التي أقامتها هي إدخال "التحسين والحداثة" في حياة بدو النقب من خلال مشاريع إعادة توطينهم.

مقدّمة

يشهد المجتمع العربي البدويّ في النقب منذ قيام الدولة تقلّبات سريعة وانتقاليّة على جميع المستويات، حيث لا ينعكس هذا التغيير على قضية الأرض والسكن فحسب، وإنّما ينطوي كذلك على تبدّلات في مناحي الحياة كافّة (بن دافيد، 1993). ويُعتبر السكّان العرب البدو في النقب مجموعة لها خصوصيّتها مقارَنة بالمجتمع العربيّ في الداخل؛ إذ يشكّل السكّان البدو 25% من الفلسطينيين في إسرائيل. وهي الشريحة السكّانيّة الأضعف والأفقر في إسرائيل، ومستوى معيشة البدو أقلّ بكثير من معدّل مستوى المعيشة في البلدات اليهوديّة، بل وأقلّ من مستوى المعيشة في البلدات العربيّة أيضًا، ولا سيّما البدو ساكني القرى غير المعترف بها. حيث لا تتوافر في معظم قرى البدو خدمات أساسيّة في مجال الرفاه الاجتماعيّ والتربية والصحّة (أبو راس، 2011).

وكذلك تشهد المسيرة المتواصلة منذ سنوات لتنظيم مكانة القرى البدويّة غير المعترَف بها في النقب على إهمال السكّان البدو وإخراجهم خارج حدود الوعي الجماهيريّ وخارج نطاق مسؤوليّة السلطة الإسرائيليّة. وثمّة كذلك تغيير في السياسات يكشف عن عيوب كثيرة وواضحة بخصوص المعلومات المتعلّقة بجمهور البدو في النقب من حيث أعدادهم وخصائصهم. هذه هي الشريحة السكّانيّة الوحيدة في إسرائيل التي لا تتوافر بشأنها معطيات ديمچرافيّة دقيقة؛ وذلك لعدّة أسباب: الإهمال المؤسَّسيّ المتواصل، والسكن في قرى غير معترف بها، والتسجيل السكّانيّ بحسب العشائر، والتنقُّلات الكثيرة، والزواج من نساء غير مسجّلات في السجل المدنيّ (براڤر، 2006).

تنبع حقوق بدو النقب في الأرض والتخطيط من كونهم مجموعة أصلانيّة (Indigenous Group)، ويُحَدَّدون في التصريحات والمواثيق الدوليّة وكذلك في نشرات مختلف لجان الأمم المتّحدة بأنّهم سكّان أُخضِعوا لسلطة دولة حديثة بعد أن عاشت لأجيال مضت في ظلّ سلطة ذاتيّة. أسلوب التعامل السائد مع الشعوب الأصليّة في الدول الديمقراطيّة هو أسلوب "العدالة الانتقاليّة" (Transitional Justice)، وهذا الأسلوب يتيح لجهاز السياسات العامّة خلق أعراف ومعايير خاصّة للمجموعات السكّانيّة الأصيلة بغية الإبقاء على حقوقها وممتلكاتها في حالة انتقاليّة بين النظامين. والجدير ذكره أنّ الأرض هي المحور المركزيّ في نضال الشعوب الأصليّة؛ وذلك بفضل ما تكتسبه من أهمّيّة فائقة في ثقافة الشعب الأصليّ، وبسبب سلب الأراضي على نطاق واسع من الشعوب الأصليّة في أنحاء العالم. والعلاقة بالأرض لا تقتصر على قيمتها الملْكيّة بالنسبة للفرد، وإنّما لكونها وطنًا للمجتمع بأَسْره.

الأرض هي الرابط بين المجتمع وجميع مَناحي الحياة، ولذا فإنّ المفاهيم المرتبطة بالأرض هي مفاهيم جذريّة. وهناك اتّفاق واسع بشأن انطباق خصائص السكّان الأصليّين على بدو النقب (السيّد، 2015)، والنضال الذي يمارسه بدو النقب يذكّرنا بأبعاده العديدة بالنضالات التي تمارسها شعوب أصليّة أخرى في أنحاء العالم. في عام 2002، تَشكّل المنتدى الثابت لشؤون الشعوب الأصيلة، وفي عام 2007 وافق على انتساب مندوبي البدو من إسرائيل. بدأ مندوبو البدو من إسرائيل مشاركتهم الثابتة في نقاشات المنتدى السنويّة التي تجري في نيويورك منذ عام 2005. يدأب المنتدى بصورة ثابتة على إعداد تقارير بشأن حالة حقوق الإنسان في أوساط المجموعات السكّانيّة الأصيلة، حيث أدّت هذه التقارير إلى طرح أوضاع السكّان الأصليّين والاعتداء على حقوقهم للنقاش على الصعيد العالميّ (برنامج القرى غير المعترف بها، 2012).

الفلسطينيّون في إسرائيل:

يشكّل الفلسطينيّون في إسرائيل خُمس سكّان الدولة. في نهاية عام 2015، بلغ تعداد السكّان الفلسطينيّين في إسرائيل نحو 1,189,500 نسمة، أي ما يقارب 17% من مجموع سكّان إسرائيل (التقرير السنويّ 2015).

تمارس السلطات المحلّيّة في إسرائيل حصّة كبيرة من النشاط الاقتصاديّ والسياسيّ: فهي تقدّم الخدمات المادّيّة (مياه؛ نظافة؛ تنظيم بلديّ) والاجتماعيّة (تربية؛ صحّة؛ رفاه اجتماعيّ)، وتقوم بتنفيذ أشغال البنى التحتيّة والمشاريع المركّبة. وهذه الأنشطة تجعل من السلطة المحلّيّة القِطاعَ السلطويَّ الأهمَّ خارج الحكومة، وذلك لكونه القِطاع الوحيد الذي تتوافر له ميزانيّات صرف كبيرة في مجالات كثيرة تنعكس على حياة السكّان على نحوٍ ملموس جدًّا. فضلًا عن ذلك، السلطة المحلّيّة في الدولة هي تمثيل للسياسة المحلّيّة، ومن جملة وظائفها رعاية السكان وحقوق الفرد. أمّا السلطة المحلّيّة العربيّة في إسرائيل، فلها مميّزات خاصّة تنبع من حالة السكّان الخاصّة في إسرائيل. وتشمل السلطات المحلّيّة العربيّة في إسرائيل، بما فيها السلطات المحلّيّة الدرزيّة، نحو 70 سلطة. وتقدّم هذه السلطات خدماتها لنحو 15% من مجموع سكّان إسرائيل (5% من مجموع السكّان غير اليهود ليس لهم مكانة في السلطات المحلّيّة -وخاصّة بدو النقب والعرب الذين يسكنون المدن المختلطة). والسلطات المحلّيّة في إسرائيل تعيش أزمة متواصلة منذ سنوات عديدة، واستمرار هذه الأزمة يؤدّي إلى مزيد من الاحتجاجات العربية ضد سياسات الدولة.

لقد كان قرار تأسيس السلطات المحلّيّة في البلدات العربيّة مرحلة هامّة في مفهوم الإدارة الذاتيّة للسكّان المحلّيّين من خلال مخطّطات صُنّاع السياسة في إسرائيل، لكن مشاركة السكّان في السلطة المحلّيّة كانت محدودة؛ إذ كان الحكم العسكريّ الذي فرضته إسرائيل يتدخّل مباشرة في الأنشطة المحلّيّة في جميع المدن والقرى العربيّة حتّى عام 1966. اشتُقّت مكانة السلطات المحلّيّة العربيّة في دولة إسرائيل منذ قيام الدولة من مكانة السكّان العرب في نظر السلطة المركزيّة، وتعكس هذه المكانة طبيعة العلاقات المميّزة القائمة بينهما (حيدر، 2010).

ولفهم طبيعة تعامل الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل مع السلطة المحلّيّة لا بدّ من الإشارة إلى مكانة تلك الأقلّيّة في إسرائيل بصورة عامّة: العرب مواطنو إسرائيل هم أقلّيّة قوميّة أصلانيّة، ويعيشون على الأطراف الجغرافيّة والمجتمعيّة، وليس لهم تأثير في المجتمع الإسرائيليّ. وقد حُدِّد التعامل معهم منذ قيام الدولة، وانتَهَجت جميع حكومات إسرائيل تجاههم منذ ذلك الحين سياسةَ إفقار وتمييز قوميّ ومدنيّ واضحةً تسعى إلى إقصاء السكّان العرب من الموارد العامة، لا سيّما الأرض.

وقد وُظّفت هذه السياسة ابتغاء الفصل بين اليهود والعرب، وعزل المجتمع العربيّ من الناحية الاجتماعيّة والمؤسّساتيّة. ولذا لا نجد هناك تمثيلًا كافيا للعرب في النخب الأكاديميّة الاقتصاديّة والثقافيّة في الدولة، وهم مستبعَدون من دائرة صنع القرارات. كذلك سعى الحكم المحلّيّ المركزيّ الإسرائيليّ لمنع تماسك الأقلّيّة العربيّة من خلال تشجيع النزعة

الطائفيّة والحمائليّة والقبليّة داخل المجتمع العربيّ، وذلك عبْر خلق ارتباط للعرب اقتصاديًّا بالاقتصاد اليهوديّ، وكذلك من خلال منع تأسيس هيئات عربيّة قطْريّة سياسيّة وثقافيّة مستقلّة. وقد أدّت مكانة المجتمع العربيّ المتدنّية في الجهاز الاجتماعيّ الهرميّ الإسرائيليّ إلى تحديد مركزيّة السلطة المحلّيّة في نظر السكّان العرب من خلال الانتخابات المحلّيّة التي بدأت تدار من قِبَل السكّان المحلّيّين في البلدات العربيّة. وبموازاة ذلك، نجد أنّ عدد العرب المنخرطين في العمل والأنشطة الجماهيريّة في الأجهزة الرسميّة والأجهزة العامّة في إسرائيل هو عدد قليل ولا يتوافق مع نسبتهم من بين السكّان (غانم وعزايزة، 2008).

السكّان العرب البدو في النقب: الخصائص الديمچرافيّة

بدو النقب هم جزء من الأقليّة العربيّة الفلسطينيّة التي بقيت في إسرائيل بعد عام 1948. سكنت عشائر البدو النقب منذ القرن الخامس قبل الميلاد، وانتظم البدو بطبيعة الحال في عشائر مترحّلة أو شبه مترحّلة تعتاش من تربية الأغنام والزراعة التقليديّة (أبو سعد، 2007). وَفق التقديرات المختلفة، بلغ عدد السكّان البدو في النقب قبل عام 1948 ما بين 65 ألف نسمة وَ 90 ألفًا (Maddrell, 1990; Falah, 1989). وإبّان نكبة فلسطين عام 1948 وبعدها، طُرِد معظم بدو النقب وصاروا لاجئين في الدول العربيّة المجاورة. في عام 1951، تبقّى في النقب ما لا يزيد عن 11 ألف بدويّ؛ إذ استولت دولة إسرائيل على معظم أراضي النقب، وذاك ما أدّى إلى تقييد حرّيّة البدو المتبقّين في الترحّل مع قطعانهم من مكان إلى آخر وفلاحة أراضيهم (أبو سعد وَليتفيك، 2000). بقيت في النقب تسع عشرة (19) عشيرة بدويّة، وطُرِدت معظم العشائر من أراضيها، وجُمِّع السكّان البدو في منطقة محدَّدة تُدعى "المنطقة السياج"، وعاش البدو حتّى عام 1966 تحت الحكم العسكريّ كسائر الفلسطينيين في إسرائيل. وكان الغرض من فرض الحكم العسكريّ عدم السماح للبدو بالعودة لفلاحة أراضيهم، وعزلهم عن باقي السكّان العرب في أجزاء أخرى من البلاد، وتعيّن عليهم استصدار تصاريح خاصّة لمغادرة المنطقة الحدوديّة للعمل أو التعليم أو زيارة الأسواق وما شابه ذلك. وهذه القيود التي فرضتها عليهم الدولة أجبرتهم على اعتماد أسلوب الحياة الثابتة وأنهت عمليًّا حياة الترحال وشبه الترحال التقليديّة التي اعتادوا عليها.

يتبيّن من معطيات مكتب الإحصاء المركزيّ لعام 2014 أنّ هناك 223,300 بدويّ يعيشون في النقب ويشكّلون 15.7% من مجموع المواطنين العرب في دولة إسرائيل، ويشكّلون 27.4% من مجموع سكّان النقب. من بينهم 61,600 نسمة (32%) يعيشون في قرى غير معترَف بها إسرائيليًّا، ولا تحظى ببنى تحتيّة أو خدمات أساسيّة (دائرة الإحصاء المركزيّة، 2014).

السكّان البدو في النقب هم مجموعة سكّانيّة شابّة جدًّا إذا قورنوا بالسكّان اليهود وبمجموع السكّان العرب في إسرائيل. وَفقًا لمعطيات العام 2007، بلغت نسبة الفئتين العمْريّتين 0-14 وَ 0-19 سنة في أوساط بدو النقب ضعفين وأكثر من

نسبتها في أوساط السكّان اليهود. متوسّط أعمار بدو النقب، وخاصّة سكّان القرى البدويّة غير المعترَف بها، أقلّ بكثير من متوسّط أعمار مجموع السكّان العرب، وأقلّ بضعفين وأكثر من متوسّط أعمار السكّان اليهود.

نسبة التكاثر الطبيعيّ لدى بدو النقب (5.37 أولاد للأسرة) كانت دائمًا أعلى بكثير من نسبة التكاثر الطبيعيّ لدى مجموع السكّان العرب والسكّان اليهود في إسرائيل (باستثناء السكّان الحريديّين). التكاثر الطبيعيّ العالي لدى البدو يعود إلى نسبة التوالد العالية بصورة خاصّة. تفيد معطيات العام 2005 أنّ نسبة التوالد الشاملة في أوساط السكّان البدو أعلى بضعفين تقريبًا من نظيرتها في أوساط مجموع السكّان العرب، وأعلى بضعفين ونصف من تلك التي في أوساط السكّان اليهود، حيث بلغت نسبة التكاثر الطبيعيّ لدى بدو النقب -على سبيل المثال- (4.3%) أي ضعفَي التكاثر الطبيعيّ لدى السكّان العرب في الجليل (2.1%) (مكسيموف، 2010).

في هذا السياق، ظهرت السنوات الاخيرة علامات الكآبة لدى النساء البدويّات في النقب بعد الولادة ، حيث بلغت نحو 31% حتّى 43%، وعليه يمكننا القول إنّ شريحة البحث التي نتناولها يتراوح عدد المشمولين فيها بين 2,487 وَ 3,450 امرأة في السنة (Alfayumi-Zeadna, 2014).

يمكن الاستنتاج أنّ هذا الفرق الشاسع في نسبة التوالد الطبيعيّ بين بدو النقب وسائر السكّان العرب لم ينشأ بفعل عوامل دينيّة، وإنّما بفعل عوامل اجتماعية خاصّة بالمجتمع البدويّ. وأحد أسباب ارتفاع نسبة التكاثر لدى بدو النقب هو رغبة المجموعة (العشيرة؛ الحمولة؛ الأسرة الموسّعة) في التكاثر لاكتساب القوّة. بلغت نسبة تعدُّد الزوجات في أوساط بدو النقب 30% في عام 2002، وهو ما يعني أنّ من بين كلّ ثلاثة رجال بدو هناك رجل متزوّج من امرأتين على الأقلّ (رودنتسكي، 2013).

البلدات البدويّة المعترَف بها في إسرائيل

في الفترة الواقعة بين العام 1969والعام 1996، بَنَت الدولة سبعة تجمُّعات سكنيّة للسكّان العرب البدو في النقب: تل السبع؛ رهط؛ حورة؛ كسيفة؛ اللقية؛ عرعرة النقب؛ شقيب السلام. حظيتْ رهط بمكانة مدينة في عام 1994؛ أمّا باقي التجمّعات فقد ظلّت قرى ذات مجالس محلّيّة. ووَفقًا لمعطيات دائرة الإحصاء المركزيّة صُنّفت جميع تجمّعات البدو السكنيّة في عام 2011 ضمن المجموعة "1" من أصل "10" على السلّم الاجتماعيّ - الاقتصاديّ. خلال الفترة الواقعة بين العامين 1996 - 2000، قرّرت الدولة بناء تسعة تجمّعات أخرى معترَف بها تابعة لنفوذ مجلس أبو بسمة الإقليميّ، من بينها ستّة تجمّعات مدنيّة وتجمُّعان قرويّان. كذلك اقترحت دائرة التخطيط الاعتراف بقريتين من القرى غير المعترَف بها في سياق المشروع اللوائيّ لحاضرة بئر السبع.

تجميع البدو في بلدات التطوير الجديدة نابع من سياسة ترمي إلى تقليص الحيّز الجغرافيّ الذي يعيش فيه البدو وتعزيز السيطرة عليهم (مئير، 1999). ولذا بُنيت التجمّعات السكنيّة البدويّة على مساحة ضيّقة بالمقارنة مع باقي البلدات. قامت دائرة أراضي إسرائيل بتخطيط بلدات البدو دون أن تستشير السكّان البدو. ولم يُراعِ هذا التخطيطُ النزاعَ القائم على الأراضي ومطالبات السكّان الكثيرة بالمِلْكيّة على الأراضي الواقعة في نطاق نفوذ البلدات الجديدة.

يعيش البدو سكّان المدن التي بَنَتْها لهم الدولة داخل ما هو أشبه بفُقاعة سياسيّة خاصّة بهم: فمن جهة أولى، لا بنْية تحتيّة حديثة لديهم، ولا تتوافر لديهم أماكن عمل لكي يُتاح لهم ممارسة أنشطة اقتصاديّة وتحقيق مستوى معيشة يوازي مستوى المعيشة الذي في البلدات اليهوديّة المجاورة لهم؛ ومن جهة ثانية نجد أنّ البلدات البدويّة المعترَف بها، وكذلك غير المعترَف بها، غير مشمولة عمومًا في مشاريع التطوير الحكوميّة، سواء أكانت مشاريع على الصعيد القطْريّ أم مشاريع خاصّة بمنطقة النقب.

مستوى تقديم الخدمات والارتباط بالبنى التحتيّة البلديّة في بلدات البدو هو مستوى شديد التدنّي، إذا قورن بالمستوى القائم لدى السكّان العرب بعامّة. ففي حين نجد أنّ الغالبيّة العظمى من البلدات العربيّة في البلاد مرتبطة بشبكات الماء والكهرباء القطْريّة، وجميعها تقريبًا مرتبطة بشبكة المجاري، نلاحظ أنّ نحو ثُلث السكّان البدو في التجمّعات السكنيّة الثابتة يُضطرّون إلى الارتباط بشبكة مياه خاصّة أو إلى إنتاج الطاقة الكهربائيّة بأنفسهم بواسطة مولّدات خاصّة. وعند فحص حالة بنى المجاري التحتيّة، يرتسم أمامنا مشهد مُحزن، حيث نجد أنّ نحو ثُلثي السكّان في البلدات البدويّة غير مرتبطين بشبكة المجاري القطْريّة أو بشبكة تصريف المياه (رودنستكي، 2013).

ومن الدراسة التي أجراها أبو سعد وفتلينك (2000)، تبيّن فشل البلديّات على صعيد البنى التحتيّة ومستوى توفير الخدمات. وقد مرّت عشرات السنين على تأسيس هذه البلدات، غير أنّ الاقتصاد المحلّيّ فيها غير متطوّر. والظروف الصعبة السائدة في البلدات المعترَف بها دفعت إلى عقد نقاشات ومداولات على الصعيدَيْن اللوائيّ والقطْريّ، حيث قرّرت الحكومة تحسين هيئة البلدات البدويّة المعترَف بها وبالأخصّ تحسين البنى التحتيّة والتربية والصحّة وإنشاء المباني العامّة.

القرى البدويّة غير المعترَف بها في إسرائيل

يعيش البدو في القرى غير المعترَف بها داخل ما يشبه فُقاعة قضائيّة - سياسيّة، حيث تمنعهم إسرائيل من بناء البيوت الثابتة، وتسلبهم الحقّ الأساسيّ في تسجيل مكان سكنهم في بطاقات الهُويّة التي يحملونها، وكذلك ليس في تلك القرى سلطات محلّيّة، ولا يجوز لسكّانها ممارسة حقّهم السياسيّ الأساسيّ للترشُّح والتصويت للسلطة المحلّيّة، وهم محرومون من تلقّي الخدمات الحكوميّة الكاملة، ولا يجوز لهم ممارسة أبسط حقوق التملُّك لشراء وبيع البيوت. وفضلًا عن ذلك،

يخضعون لسيطرة هيئات أسّستها الدولة على نحوٍ واضح للسيطرة عليهم، وعليهم هم وحدهم، وبمعزل عن باقي الإسرائيليّين (سبيركي وَحسون، 2005).

سكّان القرى البدويّة الواقعة ضمن نطاق مناطق نفوذ السلطات المحلّيّة اليهوديّة، كالمجلسَيْن الإقليميَّيْن شمعون ورمات هنيجِف على سبيل المثال، لا يتلقَّوْن خدمات من تلك السلطات (Yiftachel, 2005). والدلالة العمليّة للقرية غير المعترَف بها هي عدم وجود خارطة هيكليّة، ولذا لا يمكن هناك إصدار رخص بناء. ونتيجة لذلك، يُعتبر أيّ عمل بناء عملًا غير قانونيّ ومعرَّضًا لخطر الهدم، سواء أكان الأمر بناء بيوت سكنيّة أو تشييد مبانٍ عامّة أو إقامة بنًى تحتيّة. القرى البدويّة غير المعترَف بها لا تظهر على خرائط دولة إسرائيل الرسميّة، وسكّان تلك القرى يُعتبرون غير قائمين: الدولة لا تأخذهم بعين الاعتبار عند تحديد السياسة، وعند وضع الميزانيّات وتزويد الخدمات أو منح الحماية الدستوريّة. أمّا جيرانهم اليهود، فيعتبرونهم مجرّد مصدر إزعاج ينبغي التقليل من حجمه قدر الإمكان. هذه القرى لا تتلقّى خدمات حكوميّة منتظمة، ولا تحظى بميزانيّات سلطات محلّيّة وخدمات مياه وكهرباء ومَجارٍ وتعليم، كما تنعدم في تلك القرى أجهزة السلطة المحلّيّة (ألمي، 2003).

يصف تقرير لجنة چولدبيرچ لتسوية سكن البدو في النقب البنى التحتيّةَ المادّيّةَ في القرى غير المعترَف بها بالعبارات التالية: "ولكونها قرى غير معترَف بها، فإنّها لا تحصل على ميزانيّات للإدارة المحلّيّة، وليس فيها أجهزة سلطة محلّيّة، وسكّانها لا يدفعون الضرائب وضريبة المباني. وفي غياب خارطة هيكليّة، لا يجوز فيها القيام بأيّ نوع من البناء، وليس بالإمكان إصدار رخص للبناء، وأيّ بناء فيها هو بمثابة بناء غير قانونيّ. السكّان في تلك القرى لا يتلقّون خدمات حكوميّة منتظمة، وتنعدم منها معظم البنى التحتيّة الأساسيّة (مياه؛ كهرباء؛ مجارٍ؛ طُرُق...). حالة المياه صعبة: نوعيّتها رديئة، وليس ثمّة سوى قسم من منازل السكّان مرتبط بصورة شخصيّة بأنبوب ماء رئيسيّ على قارعة الطريق، وأمّا الآخرون فإنّهم ينقلون المياه من مسافات بعيدة بالصهاريج" (باس سپيكتور، 2011).

الخصائص الاجتماعيّة – الاقتصاديّة

الثقافة: من دراسة أُجْرِيتْ مؤخَّرًا في أوساط النساء البدويّات بعد الولادة، يتبيّن أنّ نصف النساء البدويّات درسن أقلّ من عشر سنوات، وأنّ 4.1% منهنّ أنهين الدراسة الثانويّة، وليس ثمّة سوى 6.9% منهنّ درسن في ما بعد الثانويّة في كلّيّة أو جامعة. ومن بينهنّ جميعًا ليس ثمّة سوى 3.8% من النساء البدويّات تخرّجن من الجامعات وَ 2.8% تخرّجن من كلّيّات (دائرة الإحصاء المركزيّة، 2014).

الدخل والعمل: شريحة السكّان البدو في إسرائيل هي شريحة سكّانيّة ذات خصائص اجتماعيّة - اقتصاديّة متدنّية جدًّا. جميع البلدات البدويّة السبع، وكذلك القرى غير المعترف بها، مصنَّفة في أسفل درجات السلّم الاجتماعيّ – الاقتصاديّ.

10% - 14% من النساء البدويّات في النقب يمارسن العمل (Alfayumi-Zeadna, 2014). وعلى الرغم من ازدياد نسبة النساء العربيّات العاملات في إسرائيل بعامّة، ما زالت نسبتهنّ شديدة التدنّي مقارنة بالنساء اليهوديّات (Lewin Epstien, 1992). يعيش السكّان العرب غالبًا في القرى والبلدات الصغيرة البعيدة عن مراكز العمل الحضاريّة، وتنقصها البنى التحتيّة اللازمة لتوفير فرص العمل، وهذا ما يقلّص أنواع العمل التي تتوافر للنساء العربيّات. وكلّما ارتفع مستوى التعليم والتحضّر في البلدة اتّسعت معه حصّة النساء العاملات في تلك البلدة.

معطيات الصحّة/المرض: "PPD" وتأثيره على الصحّة النفسيّة والبدنيّة للأمّ والطفل: "PPD" هو اضطراب نفسيّ شائع يصيب 10% - 20% من النساء بعد الولادة. وفي أوساط النساء البدويّات في النقب، تبلغ نسبة "PPD" 31% - 43% (المي، 2003). التعريف المقبول لِـ "PPD" أنّه حالة اكتئاب تدوم ما بين أربعة أسابيع وسنة بعد الولادة، وأعراضها تراجُع في المزاج والنشاط والقدرة على التمتّع وتراجع الشهيّة أو فرط الشهيّة وقلّة النوم أو كثرة النوم والعصبيّة والتباطؤ النفسيّ الحركيّ والتعب أو انعدام القوّة وفقدان القدرة على التركيز والتفكير السلبيّ وتراجع الثقة بالنفس وتقديرها والانشغال بهواجس حول الموت. تؤثّر حالة "PPD" تأثيرًا سلبيًّا طويل الأمد على نموّ الطفل الذهنيّ واللغويّ والعاطفيّ. وقد تبيّن أنّ النساء المصابات بحالة "PPD" نَمَتْ بينهنّ وبين أطفالهنّ علاقاتٌ ضعيفة بالمقارنة مع النساء غير المصابات بحالة "PPD"، بل حاولت أولئك النساء في حالات معيّنة إيذاء أطفالهنّ. علاوة على هذا، تؤثّر حالة "PPD" على العلاقة الزوجيّة (Sharma & Mazmanian 2014).

عوامل خطورة بيئيّة وسلوكيّة: عوامل خطورة الإصابة بحالة "PPD" هي: القلق أثناء فترة الحمْل، والأحداث الحياتيّة الضاغطة، وحالات الكآبة السابقة، وغياب الدعم المجتمعيّ، وغياب أو قلّة الدعم من طرف الزوج، والحَمْل غير المخطَّط له، وكَوْن الأمّ معيلة وحيدة أو تسكن منفصلة عن زوجها، ومشاكل في العلاقة الزوجيّة، ووجود عنف داخل الأسرة. كذلك تبيّن أن حالة "PPD" ترتبط هي والعوامل الشخصيّة ارتباطًا تبادليًّا، نحو: طباع الأمّ؛ التوتّر النفسيّ؛ السنّ؛ اللغة؛ الحالة العائليّة؛ الثقافة؛ الدخل؛ متطلّبات الطفل؛ المشاكل الزوجيّة؛ حالات الكآبة السابقة. كذلك ترتبط الحالة بِسِمات السلوك غير الصحّيّ، نحو: التدخين واستهلاك المشروبات الكحوليّة والمخدّرات وانعدام النشاط البدنيّ والتغذية غير السليمة. وفضلًا عن ذلك، حالة "PPD" هي إحدى المشاكل النفسيّة الأكثر شيوعًا وارتباطًا بحالات العنف من طرف الزوج، وهذا عامل يزيد من احتمالات الإصابة بحالة "PPD" بمرّتين أو بثلاث مرّات. تنتشر حالات الإصابة بِـ "PPD" بنسبة أكبر حين لا تلقى المرأة دعمًا من الأسرة أو المجتمع، وفي حالات تعدُّد الزوجات، أو في حالة غياب الدعم من طرف الزوج. وقد تناول عدد من الباحثين ظاهرة تعدّد الزوجات المنتشرة في المجتمع البدويّ، لكن من الصعب تقدير حجم هذه الظاهرة، وبخاصّة لأنّ نسبة كبيرة من حالات الزواج التعدّديّة غير موثّقة. ومع ذلك، يقدّر الباحثون أنّ نسبة الظاهرة تشمل 35.9% من حالات الزواج في أوساط السكّان البدو (القريناوي، 2006).

فجوات في خدمات الصحّة النفسيّة: هناك فجوات في إسرائيل بين العرب واليهود من حيث نِسَب التبليغ عن الأزمات النفسيّة، ومن حيث عدد المتوجّهين إلى خدمات الصحّة النفسيّة، ومن حيث تيسُّر الوصول إلى خدمات الصحّة النفسيّة. فقد تبيّن أنّ نسبة العرب الذين يعانون من أزمة نفسيّة إبّان بلوغهم هي أعلى من نسبة اليهود. وفي استطلاع أُجْرِيَ في عام 2007، تَبيَّنَ أنّ هناك نسبة أعلى من البالغين اليهود (8.6%) مقابل البالغين العرب (3.8%) الذين قالوا إنّهم توجّهوا لتلقّي مساعدة طبّيّة حين عانَوْا من توتّر أو ضغط أو أزمة نفسيّة أخرى خلال السنة التي سبقت الاستطلاع. ويتبيّن من استطلاع أُجرِيَ في عام 2004 أنّ نسبة الاضطرابات النفسيّة في أوساط الشبيبة هي 11.7% لدى اليهود والعرب. وعلى الرغم من ذلك، تبيّن أنّ هناك فجوات في تلقّي المساعدة الطبّيّة، حيث كان هناك مَن نسبتهم 54% من الشبيبة اليهود عانَوْا من اضطرابات ولم يتلقَّوا المساعدة مقابل 91% من الشبيبة العرب (Farbstein 2010).

إنّ منظومة خدمات الصحّة النفسيّة المخصّصة للسكّان العرب عامّة، وللسكّان البدو في النقب خاصّة، في أسوأ حالاتها. فليس هناك سوى عيادة نفسيّة عامّة واحدة تستقبل الكبار فقط، وهي حاليًّا في رهط وتابعة لوزارة الصحّة، وليس ثمّة أيّ عيادة غيرها في سائر البلدات البدويّة في النقب. وعند مراجعة تقرير فريق الصحّة المنبثق عن لجنة الاختصاصيّين التابعة للنضال الاجتماعيّ (2012)، نجد أنّه في سبيل تلقّي العناية النفسيّة يتعيّن على السكّان الوصول إلى العيادة النفسيّة في مستشفى سوروكا، أو زيارة عيادات في البلدات اليهوديّة في النقب، وفي هذه الحالات هناك عراقيل تعترض طريقهم، كانعدام المواصلات العامّة، والشوارع المهترئة في البلدات البدويّة، إضافة إلى العراقيل الاقتصاديّة المتمثّلة في اضطرارهم إلى دفع المال مقابل تلقّي الخدمة في عيادة خاصّة. ووَفقًا لِما جاء في التقرير، هنالك إلى جانب النقص في العيادات نقصٌ كبير في القوى العاملة التي تتحدّث باللغة العربيّة في مجالات الصحّة النفسيّة، وهو أمر يشكّل بحدّ ذاته عائقًا لتلقّي الخدمة. فعلى سبيل المثال، ثمّة خمسة اختصاصيّين نفسيّين فقط يتحدّثون العربيّة في مجال العناية بالأطفال واليافعين. ويتّضح من تقرير رابطة الأطبّاء لأجل حقوق الإنسان أنّ نسبة الأطبّاء النفسيّين العرب هي 2.58%. والجدير ذكره أنّ هذه العوائق في تيسير الخدمة تشكّل مساسًا فظًّا بالحقّ في الصحّة وَفقًا لتعريف هذا الحقّ في قانون التأمين الصحّيّ الحكوميّ.

الموارد

رأس المال الاجتماعيّ: بحسب Baron-Epel (2008)- مؤشّرات رأس المال الاجتماعيّ للسكّان العرب في إسرائيل هي مؤشّرات متدنّية، بالمقارنة مع السكّان اليهود في إسرائيل. وينبع هذا الأمر من حقيقة أنّ السكّان اليهود أغنى وأكثر استقلاليّة على صعيد الأفراد بالمقارنة مع المجتمع العربيّ المحافظ والأبويّ والجماعيّ، وذلك فضلًا عن كون هؤلاء السكّان أقلّيّة تعاني من التمييز على الأساس العِرْقيّ في مجالات عدّة كالعمل والتمويل الحكوميّ. المجتمعات العربيّة هي

مجتمعات ذات نزعة جماعيّة، وقلّة ثقتهم تنبع من عدم ثقتهم بأشخاص من خارج العائلة الموسّعة. هناك انعدام ثقة بالسلطات المحلّيّة التي يديرها أشخاص من المجتمع العربيّ، وتُعْزى أزمة الثقة هذه إلى قلّة الموارد المتوافرة للسلطة المحلّيّة. الروابط الاجتماعيّة في المجتمع العربيّ أقوى من روابط المجتمع اليهوديّ، وذلك بسبب أسلوب الحياة والقرابة العائلية. ومع ذلك، لا نجد هذه العلاقات القويّة تترجَم إلى دعم مجتمعيّ وظائفيّ ولتحقيق صحّة أفضل، بل ينتج عنها ضغط أكبر. يسكن معظم العرب بالقرب من عائلاتهم، ولا يتنقّلون كثيرًا داخل المجتمعات، وهذا ما يؤثّر سلبًا على الدعم الاجتماعيّ بسبب الاحتكاك والصراع مع العائلة.

الموارد السياسيّة: يقول خالد عرار (2013) إنّه منذ قيام الدولة حتّى انتخابات السلطات المحلّيّة في عام 1998 كانت هناك 12 امرأة عربيّة فقط أعضاءً في المجالس المحلّيّة العربيّة. وواحدة منهنّ فقط تولّت رئاسة مجلس محلّيّ. وقد نشأ هذا الوضع على ضوء السعي الموجَّه إلى الأطراف (الرجال) التي تتحكّم بالأجهزة المجتمعيّة والسياسيّة والإداريّة المحلّيّة، وذلك بغية منع تمثيل النساء على نحوٍ لائق في الفضاء العامّ. العامل العشائريّ هو عامل مؤثّر جدًّا في السياسة المحلّيّة، وحتّى الأحزاب ذات المبادئ الأيديولوجيّة لا يمكنها تجاهل هذا التأثير. وعلى الرغم من التغييرات البعيدة المدى التي طرأت على القرى العربيّة، ولا سيّما ارتفاع مستوى الثقافة في أوساط الرجال والنساء وانخراطهم في الاقتصاد الإسرائيليّ، اختار القرويّون التعامل مع التغييرات من خلال تعزيز الهياكل التقليديّة القائمة.

الإجمال

إنّ التغيُّرات الديمجرافيّة والاجتماعيّة، التي يتعرّض لها المجتمع البدويّ منذ قيام الدولة، تؤثّر كثيرًا في نهاية المطاف على جودة حياتهم تأثيرَيْن مباشرًا وآخَرَ غيرَ مباشر في مجالات عديدة، كالتربية والصحّة والثقافة والرفاهية والعمل. السكّان البدو في النقب، في البلدات المعترَف بها وفي القرى غير المعترَف بها، يعيشون أوضاعًا اجتماعيّة - اقتصاديّة بالغة الصعوبة، حيث غلب على هذه البلدات مع مرور الزمن طابعُ البلدات التي تتميّز بخصائص أزمة وفقر وإجرام. على ضوء الصعوبات الكثيرة التي يعاني منها البدو في حياتهم، بدأ البدو يفقدون هُويّتهم المميّزة وماضيهم وتراثهم. فقد تضعضعت مكانة مجموعات البدو الاقتصاديّة والاجتماعيّة التقليديّة بسبب الانتقال السريع من أسلوب الحياة التقليديّ إلى أسلوب الحياة الحضاريّ الذي يميّز القرن العشرين. وقد جرت هذه التغييرات دون سابق إعداد لا في المجال الاجتماعيّ – الثقافيّ، ولا في المجال الاقتصاديّ - العمليّ. وبات هذا الانتقال مصحوبًا بعلامات الأزمة: ارتفاع كبير في نسبة البطالة؛ معدّلات الجريمة واستهلاك المخدّرات في صعود مستمرّ؛ نسبة التسرّب من المدارس هي من أعلى النسب في الدولة؛ نسبة النجاح في امتحانات التوجيهيّ (البجروت) هي من أقلّ النِّسَب في البلاد. ومن خلال التذرّع بأسباب أمنيّة، فإنّ دولة عصريّة مثل دولة إسرائيل لا تتيح لمجموعات سكّان مترحّلين لا يعرفون الحدود العيشَ وَفقًا لتقاليدهم ولذا، فإنّ الوضع

السياسيّ والأمنيّ القائم يفرض على البدو العيش في بلدات ثابتة، وهذا ما يقلّص فضاء عيشهم ويقلّص مساحات المراعي. هذا الوضع جعل الدولة تقتلع أجزاء كبيرة من تجمّعات السكّان البدو في النقب، وتبني مكانها بلدات يهوديّة وقواعد عسكريّة ومناطق تدريب ومزارع متفرّقة لحيوانات تابعة لمزارعين يهود.

بسبب انتقال البدو السريع من حياة الترحال إلى حياة السكن المستقرّ دون استشارتهم في الأمر، ودون مشاركتهم في تخطيط البلدات الجديدة (تل السبع؛ كسيفة؛ حورة، شقيب السلام؛ عرعرة؛ اللقيّة؛ رهط)، شدّدت الحكومة على برنامج لفصل الأحياء بحسب العشائر، حيث يُتاح لكلّ حيّ نطاقه الاجتماعيّ الخاصّ (مثل المبنى العشائريّ). من جملة التغييرات الكثيرة التي طرأت بعد الانتقال من حياة الخيمة إلى حياة بيت الحجر تغيّرت أنماط حياة السكّان البدو. وأبرز هذه التغيّرات واضح في المجال الاجتماعيّ - الثقافيّ بسبب القرب من المجتمع اليهوديّ الذي يُعتبر نموذجًا يُحتذى بالنسبة للسكّان البدو. وفي ظلّ هذا الوضع، نشأت صعوبات كثيرة من هذا القرب على أوجُهٍ متعدّدة: ضعف المبنى العشائريّ - الحمائليّ؛ تغيُّر مكانة المرأة؛ سكن العشائر والحمائل (العائلة الموسّعة) متقاربة داخل البلدات الثابتة، بخلاف ما كان سابقًا حيث عاشت العشائر في مناطق متباعدة، والتغيير الأساسيّ الاقتصاديّ والانتقال للسكن في البلدات الثابتة لم يتوافق مع الأنماط الاجتماعيّة - الثقافيّة التي أَلِفَها السكّان البدو.

وبخلاف العديد من البرامج المخصّصة للسكّان البدو في النقب، والموارد التي خُصّصت لتحسين جودة الحياة في البلدات البدويّة المعترَف بها، لا زالت هناك فجوة شاسعة بين الشرائح السكّانيّة المختلفة (العربيّة البدويّة والإسرائيليّة) ومستوى البنى التحتيّة لا يكفي لخلق جودة حياة مقبولة، ونسبة البطالة عالية.

وقد نشأت لدى البدو في السنوات الأخيرة أزمة ثقة بينهم وبين الدولة، بسبب مخطّط براڤر الرامي إلى سلب جزء كبير من أراضي البدو ونقل السكّان إلى بلدات أخرى بخلاف رغبتهم، وبناء بلدات يهوديّة على أراضيهم المسلوبة. وقد أدّت هذه الأزمة إلى موجة من الدعاوى في أروقة المحاكم ولدى لجان الأمم المتّحدة، تبتغي حماية السكّان البدو المستضعَفين. وتأجيج النقاش الجماهيريّ بشأن ذلك المخطّط الذي أدّى إلى ارتفاع كبير في هدم البيوت، حيث بلغ عددها ألف بيت في عام 2015، وهذا ما يُبقي العديد من العائلات دون مسكن أو مأوى في الشتاء.

قائمة المصادر:

أبو سعد، أ - אבו סעד, א' (2007). **חינוך רב תרבותי והמיעוט הערבי הפלסטיני בישראל:** סוגיית החינוך הערבי בדואי בנגב. בתוך פ' פרי (עורכת), *חינוך בחברה רבת תרבויות: פלורליזם ונקודות מפגש בין שסעים* (עמ' 125-143). ירושלים: כרמל.

أبو سعد، أ. وَليتڤيك، هـ - אבו סעד, א' וליטוויק, ה' (2000). *פריצת דרך: **תוכנית לפיתוח היישובים הבדואים בנגב**, המרכז לחקר החברה הבדואית והתפתחותה ומרכז הנגב לפיתוח אזורי*. באר שבע: אוניברסיטת בן גוריון בנגב.

أبو رأس، ث - אבו ראס, ת' (2011). ***הערבים הבדואים בנגב; תמורות בעידן העיור-*** באר שבע : אוניברסיטת בן גוריון בנגב. קרן אברהם (עמ' 69-88)

ألمي، أ - אלמי, א' (2003). **בשטח הפקר- בריאות בכפרים הבלתי מוכרים בנגב**. תל אביב. רפואיים לזכויות אדם והמועצה לכפרים לא מוכרים.

السيّد، خ - אלסייד, ח' (2015). תגובות רגשיות ללחץ ומשאבי התמודדות בקרב מתבגרים בדואים מיישובי קבע וכפרים בלתי מוכרים בעקבות הריסת בתים. מחקר לשם קבלת תואר "דוקטור לפילוסופיה". אוניברסיטת בן גוריון, באר שבע

باس سپيكتور، ش - בס ספקטור, ש' (2011). **סוגיות בריאות וסביבה בכפרים הבדואיים הלא-מוכרים בנגב.**

ירושלים: הכנסת, מרכז מחקר ומידע – נדלה מ: ttps://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m02809.pdf

بن داڤيد، ي - בן – דוד, י' (1993). יישוב הבדווים בנגב : מדיניות ומציאות 1967-1992. ירושלים: משרד הבינוי והשיכון ומכון ירושלים לחקר ישראל.

غانم, أسعد وَعزايزة، أسعد - ג'אנם, אסעד ועזאיזה (עורכים) (2008). **השלטון המקומי הערבי בתחילת המאה ה-21: בעיות ואתגרים.** ירושלים: כרמל

حيدر، ع חיידר, ע'. (עורך) (2010). **קריסת הרשויות המקומיות הערביות: הצעות להבניה מחדש.** מכון ון ליר: ירושלים.

مئير، أ - מאיר, א' (1999). **המתח בין בדווי הנגב למדינה: מדיניות ומציאות**. ירושלים: מכון פלורסהיימר למחקר מדיניות.

مكسيموف، ش - מקסימוף, ש' (2010). **הרשויות המקומיות בישראל 2008 (פרסום 1414),** ירושלים: הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה, משרד הפנים- האגף למנהל מוניציפלי, תחום המחקר מוניציפלי, ספטמבר 2010.

سبيركي وَحسون - סבירקי, ש' וחסון, י' (2005). **אזרחים שקופים: מדיניות הממשלה כלפי הבדואים בנגב.** מידע על שוויון, 14, 3-46.

رودنسكي، أ - רודניצקי, א', (2003). **האוכלוסיה הבדואית בנגב – מאפיינים חברתיים, דמוגרפיים וכלכליים**, פרק 6, קרן אברהם.

پراڤر وَسپرس - פרוואר, א', וספרס, ל' (2006). **הבדווים בנגב, מדיניות, קשיים והמלצות.** נייר רקע שהוגש ב24 בינואר 2006 על ידי המועצה לביטחון לאומי לכנס הרצליה השישי על מאזן החוסן והביטחון הלאומי.

דו"חות ונתונים

دائرة الإحصاء المركزية، הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה. (2015א). שנתון סטטיסטי לישראל (פרסום מס' 59). ירושלים.

الخطة الشاملة للاعتراف بالقرى غير المعترف بها في النقب، תוכנית אב להכרה בכפרים הלא מוכרים בנגב, (2012). המועצה האזורית לכפרים לא מוכרים בנגב. במימון האיחוד האירופי, דפוס איילון, ירושלים.

Alfayumi-Zeadna, (2014). The Association between Sociodemographic Characteristics and Postpartum Depression Symptoms among Arab-Bedouin Women in Southern Israel. Depress. Anxiety

Al-Krenawi, A., Graham, J. R. & Ben-Shimol-Jacobsen, S. Attitudes Toward and Reasons for Polygamy Differentiated by Gender and Age Among Bedouin-Arabs of the Negev. International Journal of Mental Health 35, 46 (2006).

Baron-Epel, Orna, Baron-Epel, Orna. Individual-level analysis of social capital and health: a comparison of Arab and Jewish Israelis /. Social Science and Medicine 66, 900 (2008).

Central Bureau of Statistic. http://www.cbs.gov.il/publications15/yarhon0215/pdf/b1.pdf http://www.cbs.gov.il/shnaton65/st02_15x.pdf. (2014).

Falah, G. (1989). Israel state policy towards Bedouin sedentarization in the Negev. *Journal of Palestine Studies*, *18*(2), 71-90.

Farbstein I, F. I. et al. Prevalence and correlates of mental disorders in Israeli adolescents: results from a national mental health survey. J. Child Psychol. Psychiatry 51, 630 (2010).

Glasser S, Stoski E, Kneler V & Magnezi R. Postpartum depression among Israeli Bedouin women. Archives of Women's Mental Health 14, 203 (2011).

http://www.equalhealth.org.il/2012/04/30. (2012).

http://www.phr.org.il/uploaded/mental Health report 2013 phr-il.pdf.

Lewin-Epstein, Noah, Lewin-Epstein, Noah & Semyonov, M. in Modernization and subordination: Arab women in the Israeli labor force. 1991).

Maddrell, P. (1990). *The Beduin of the Negev*. London: Minority Rights Group.

Sharma, V. & Mazmanian, D. The DSM-5 peripartum specifier: prospects and pitfalls. Arch. Womens Ment. Health. 17, 171-173 (2014).

Yiftachel, O. (2003). Bedouin Arabs and the Israeli settler state: Land policies and indigenous resistance. In D. Champagne & I. Abu-Saad (Eds.), The future of indigenous people Strategies for survival and development. Los Angeles, CA: UCLA American Indian Studies Center.